I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

A.I. لمحة عامة

تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات (أ) الرواتب والأجور وملحقاتها، (ب) معاشات التقاعد، (ج) تعويضات نهاية الخدمة، إضافةً إلى (د) التحويلات المخصصة لمؤسسات عامة بهدف تغطية الرواتب.

ارتفعت كلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها بقيمة 286 مليار ليرة (14 في المائة) من 2102 مليار ليرة في كانون الثاني– نيسان 2014 إلى 2388 مليار ليرة في كانون الثاني– نيسان 2015، ويعود ذلك إلى زيادة كل من (1) مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 182 مليار ليرة (13 في المائة)، (2) التحويلات المخصصة لمؤسسات عامة بهدف تغطية الرواتب بقيمة 64 مليار ليرة (66 في المائة) ناتجة بشكل أساسي عن زيادة 65 مليار ليرة في مدفوعات الجامعة اللبنانية، (3) معاشات التقاعد بقيمة 25 مليار ليرة (5 في المائة)، إضافةً إلى (4) تعويضات نهاية الخدمة بقيمة 16 مليار ليرة (22 في المائة).

الرسم البياني 1: مكوّنات المخصصات والرواتب وملحقاتها في كانون الثاني– نيسان من الأعوام 2013، 2014 و2015

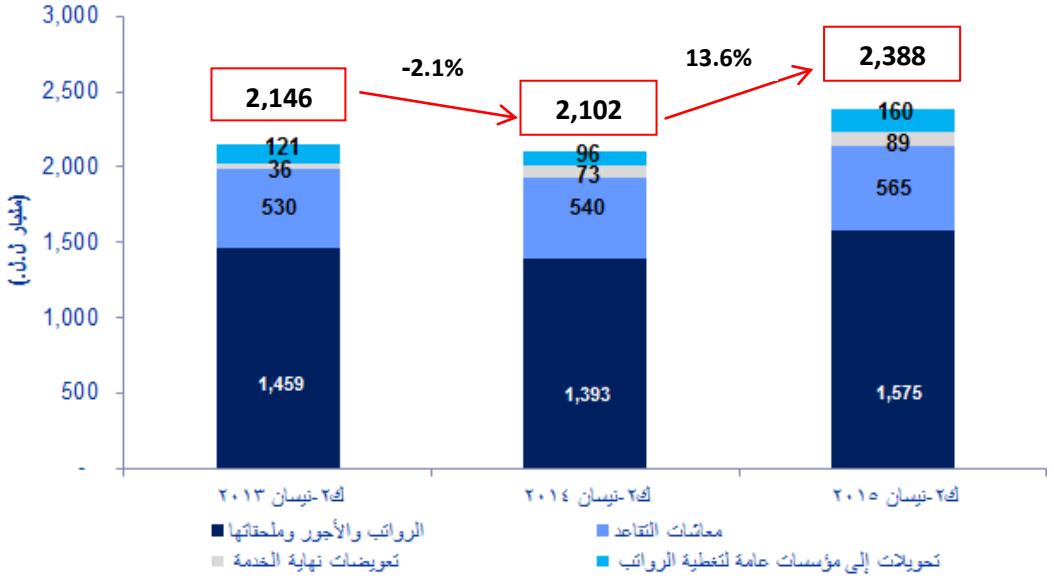

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.I. مكونات المخصصات والرواتب وملحقاتها

تشكل مخصصات الرواتب وملحقاتها المكون الأكبر من النفقات الجارية الأولية[1]، حيث سجلت نسبة 51 في المائة من مجموع النفقات الأولية في كانون الثاني– نيسان 2013، 55 في المائة في كانون الثاني– نيسان 2014 وارتفعت إلى 66 في المائة خلال الفترة نفسها من العام 2015. مقارنةً مع إجمالي النفقات، شكلت مخصصات الرواتب وملحقاتها نسبة 31 في المائة من إجمالي النفقات خلال كانون الثاني– نيسان من العامين 2013 و2014، لترتفع إلى 34 في المائة مع نهاية

[1] تتكون النفقات الأولية الجارية من النفقات الجارية باستثناء كل من دفعات الفوائد وتسديد أقساط الديون الخارجية.

نيسان 2015. يظهر الرسم البياني التالي نسبة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات الجارية الأولية ومن إجمالي النفقات في فترة كانون الثاني–نيسان 2015:

الرسم البياني 2: نسبة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات الجارية الأولية ومن إجمالي النفقات في كانون الثاني– نيسان 2015

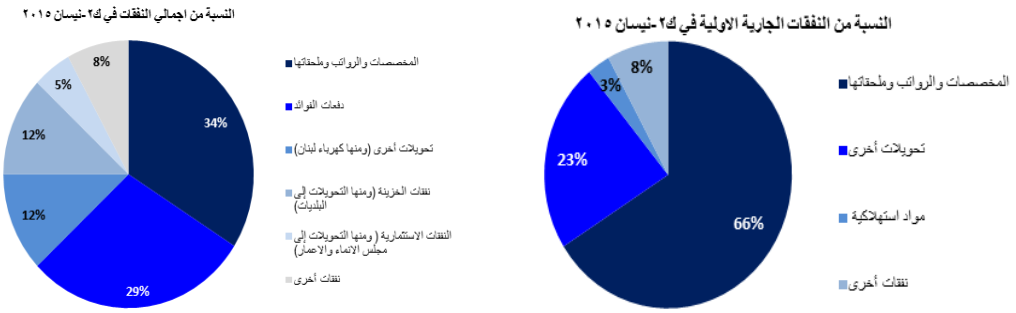

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

II. الرواتب والاجور وملحقاتها

ارتفع إجمالي الإنفاق على بند الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 182 مليار ليرة (13 في المائة)، وذلك من 1393 مليار ليرة في كانون الثاني– نيسان 2014 إلى 1575 مليار ليرة في كانون الثاني– نيسان 2015. يعود السبب الأساسي وراء هذا الإرتفاع إلى الزيادة بقيمة 162 مليار ليرة في التقديمات الاجتماعية وبقيمة 25 مليار ليرة في الرواتب والأجور الأساسية العائدة للجيش، التي قابلها انخفاض في التقديمات لقوى الأمن الداخلي بقيمة 55 مليار ليرة.

من حيث المكونات، شكلت الرواتب والأجور الأساسية نسبة 71 في المائة من إجمالي مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها خلال كانون الثاني– نيسان 2015، تليها التقديمات الاجتماعية (19 في المائة)، النفقات الأخرى (6 في المائة)، والمنافع الوظيفية (5 في المائة).

نسبةً لمجموع الإنفاق الأولي، سجلت الرواتب والأجور وملحقاتها نسبة 30 في المائة في كانون الثاني– نيسان 2014 وارتفعت إلى 32 في المائة في كانون الثاني– نيسان 2015. يظهر الرسم البياني التالي مكوّنات الانفاق الأولي خلال الفترة المذكورة.

الرسم البياني 3: مكوّنات الانفاق الأولي خلال كانون الثاني– نيسان 2014 وكانون الثاني– نيسان 2015

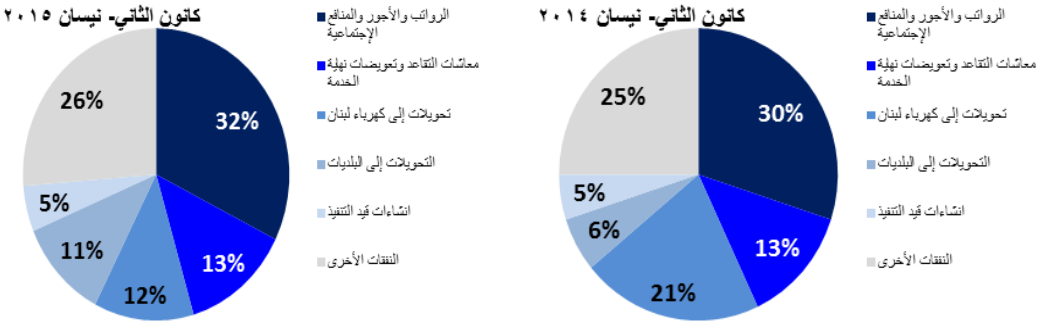

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الانماء والإعمار، التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، ردیات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأدوية.

جدول 1: الرواتب والأجور وملحقاتها كانون الثاني– نيسان من العامين 2014 و2015

(مليار ل.ل.)	الرواتب والأجور الأساسية		المنافع الوظيفية /4		التقديمات الاجتماعية /5		نفقات أخرى /6		المجموع	
	2014	2015	2014	2015	2014	2015	2014	2015	2014	2015
الجهاز العسكري	**683**	**715**	**27**	**28**	**181**	**291**	**1**	**1**	**892**	**1,035**
الجيش	430	455	16	17	63	225	0	0	510	697
قوى الأمن الداخلي	199	199	8	9	90	35	0	0	297	242
قوى الأمن العام	43	48	1	1	24	24	1	1	69	74
قوى أمن الدولة	12	13	1	0	4	8	0	0	16	21
الجهاز التربوي	**272**	**276**	**23**	**21**	**0**	**0**	**1**	**0**	**296**	**297**
الجهاز المدني 1/	**112**	**120**	**23**	**23**	**0**	**2**	**14**	**18**	**149**	**163**
مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة 2/							**44**	**67**	**44**	**67**
الجمارك 3/									**13**	**12**
إجمالي الإنفاق	**1,067**	**1,111**	**73**	**72**	**181**	**293**	**60**	**87**	**1,393**	**1,575**

(1) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
(2) إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
(3) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
(4) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان وردیات الضرائب).
(5) تتضمن تقديمات المرض والأمومة،الزواج، الولادة ،الوفاة ،الاستشفاء، التعليم، الطبابة وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
(6) تدفع النفقات الاخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب،موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة (بصفة ربّ عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

A.II مخصصات الرواتب والأجور

من إجمالي الإنفاق على مخصصات الرواتب والأجور وملحقاتها، بلغت الرواتب والأجور الأساسية 1111 مليار ليرة مع نهاية نيسان 2015 مسجلةً ارتفاعاً قدره 44 مليار ليرة (4 في المائة) مقارنةً مع الفترة المماثلة من العام 2014. جاءت هذه الزيادة نتيجة ارتفاع الرواتب الأساسية لجميع الفئات الفرعية، تحديداً الجهاز العسكري بقيمة 32 مليار ليرة (5 في المائة)، الجهاز المدني بقيمة 8 مليار ليرة (7 في المائة) والجهاز التربوي بقيمة 4 مليار ليرة (2 في المائة).

a.A.II. *رواتب وأجور الجهاز العسكري*

تعود الزيادة البالغة 5 في المائة في الرواتب والأجور الأساسية للسلك العسكري بشكل رئيسي إلى ارتفاع المدفوعات المخصصة للعناصر الدائمين في الجيش بقيمة 24 مليار ليرة وقوى الأمن العام بقيمة 4 مليار ليرة نتيجة تجنيد عناصر جدد أو ترقية العناصر الحاليين. إضافةً إلى ذلك، شهدت الرواتب الأساسية للموظفين المتمرنين والمتعاقدين ارتفاعاً بقيمة 3 مليار ليرة و1 مليار ليرة على التوالي مع نهاية نيسان 2015 مقارنةً بالفترة نفسها من العام 2014. قابل هذه الزيادات تراجع في تقديمات الملابس بقيمة 2 مليار ليرة.

b.A.II. *رواتب وأجور الجهاز التربوي*

ارتفعت مدفوعات الرواتب والأجور لصالح الجهاز التربوي بقيمة 4 مليار ليرة في كانون الثاني– نيسان 2015 مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2014. يعود سبب هذا الارتفاع البالغ 2 في المائة بشكل رئيسي إلى الزيادة بقيمة 12 مليار ليرة في دفعات الرواتب والأجور الأساسية لأساتذة التعليم الابتدائي، المتوسط والثانوي المتعاقدين، نتيجة ارتفاع عدد الأساتذة المتعاقدين في التعليم الابتدائي، الذي قابله انخفاض في (1) أجور الأساتذة المتمرنين في التعليم الابتدائي والثانوي بقيمة 3 مليار ليرة، و(2) أجور أساتذة التعليم الثانوي بقيمة 3 مليار ليرة.

c.A.II. *رواتب وأجور الجهاز المدني*

ارتفعت الدفعات لصالح الجهاز المدني بحوالي 8 مليار ليرة في كانون الثاني– نيسان 2015 مقارنةً بالفترة نفسها من العام 2014. من منظار توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، تستحوذ وزارة الخارجية والمغتربين على النسبة الأعلى، إذ بلغت 24 في المائة من إجمالي الرواتب والأجور للجهاز المدني خلال كانون الثاني– نيسان 2015، تليها وزارة العدل (18 في المائة) ومجلس النواب (9 في المائة) *(لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2)*.

بالتفصيل، شهدت رواتب وأجور الموظفين في وزارة الخارجية والمغتربين الارتفاع الأبرز بنسبة 39 في المائة مع نهاية نيسان 2015، بشكل أساسي نتيجة ارتفاع الرواتب الأساسية للدبلوماسيين في البعثات خارج لبنان، العائد بدوره إلى الزيادة في مدفوعات الفروقات بقيمة 9 مليار ليرة.

جدول 2. رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات – كانون الثاني– نيسان من العامين 2014 و2015

(مليون ليرة)	ك2-نيسان 2014	ك2-نيسان 2015	النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني
وزارة الخارجية والمغتربين	20,875	28,989	24%
وزارة العدل	20,386	21,019	18%
مجلس النواب	10,958	11,111	9%
رئاسة مجلس الوزراء	10,001	9,618	8%
وزارة المالية	9,615	9,548	8%
وزارة الصحة العامة	7,115	6,612	6%
وزارة الاشغال والنقل	6,079	6,225	5%
وزارة الزراعة	4,636	5,099	4%
وزارة الدفاع	3,532	3,527	3%
وزارة الداخلية	3,034	3,304	3%
اخرى	15,426	14,609	12%
المجموع	**111,658**	**119,660**	**100%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.II. التقديمات الاجتماعية

ارتفعت التقديمات الاجتماعية بقيمة 112 مليار ليرة (62 في المائة) لتسجل 293 مليار ليرة في كانون الثاني– نيسان 2015، نتيجة ارتفاع الدفعات لصالح الجيش بقيمة 162 مليار ليرة، مقابل انخفاض في التقديمات لصالح قوى الأمن الداخلي بقيمة 55 مليار ليرة.

بالتحديد، جاء الارتفاع في التقديمات المخصصة للجيش نتيجة الزيادة في (أ) منح التعليم بقيمة 98 مليار ليرة، (ب) تقديمات الاستشفاء بقيمة 58 مليار ليرة، و(ج) تقديمات المرض والأمومة بقيمة 7 مليار ليرة. قابل هذه الزيادات انخفاض في تقديمات الزواج بقيمة 5 مليار ليرة.

تراجعت التقديمات لصالح قوى الأمن الداخلي نتيجة (أ) التدني في منح التعليم بقيمة 36 مليار ليرة، (ب) الانخفاض في تقديمات الاستشفاء بقيمة 13 مليار ليرة، إضافةً إلى (ج) تدني المخصصات الاجتماعية بقيمة 7 مليار ليرة. بالمقابل، ارتفعت تقديمات المرض والأمومة بقيمة 4 مليار ليرة.

C.II. اشتراكات ومساهمات الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة

ارتفعت اشتراكات الدولة ومساهمتها لصالح تعاونية موظفي الدولة بقيمة 23 مليار ليرة لتصل إلى 67 مليار ليرة في كانون الثاني– نيسان 2015، مقابل 44 مليار ليرة خلال الفترة ذاتها من عام 2014، بشكل أساسي نتيجة التفاوت في توقيت الدفعات في شهر نيسان 2015.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال ب:
وزارة المالية
مشروع الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)
تلفون: 8/981057 1 961
فاكس: 981059 1 961
بريد الكتروني: infocenter@finance.gov.lb
الموقع الالكتروني: www.finance.gov.lb

REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF FINANCE